

المقنعة

[634] له والخسران عليه فيه، ولم يكن لصاحب المال فيه نصيب على حال. وإذا باع المضارب المتاع بنسيئة فهو ضامن لثمنه (1)، إلا أن يكون صاحب المال قد أذن له في ذلك. وليس للمضارب أن يسافر بالمتاع، إلا بإذن صاحب المال. ولكل واحد (2) من الشريكين أن يبتاع على انفراده من المتاع ما يراه (3)، ويبايعه من يراه، إلا أن يشترطا (4) الاتفاق فيما يعملانه، فيكون لهما شرطهما إذ ذاك. _____ (1) في ألف: " لقيمه ". (2) ليس " واحد " في (هـ). (3) في ب: " على ما يراه ". (4) في ج، ز: " أن يشترط ". _____